سلسلة متون مرتقى (١)

مرتقى للعلوم الشرعية murtaqa

التَّذْكِرَةُ

فِي عُلُومِ الحَدِيثِ

لِلإِمَامِ
سِرَاجِ الدِّينِ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الأَنْصَارِيِّ
المَعْرُوفِ بِابْنِ المُلَقِّنِ
المتوفى سنة ٨٠٤ هـ

تحقيق وتعليق
د. مطلق بن جاسر بن مطلق الجاسر
عُضْوُ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ فِي قِسْمِ الفِقْهِ المُقَارَنِ
كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ - جَامِعَةِ الكُوَيْتِ

بالعلم .. نرتقي

الطبعة الثانية
1438 هـ - 2017 م

حقوق الطبع محفوظة

للعلوم الشرعية
murtaqa

+965 94068013
E-mail: murtaqaa@hotmail.com
www.murtaqaa.com
murtaqaaa murtaqaa mrtaqaa murtaqaa

الصف والتصميم والإخراج
مؤسسة الجديد النافع للنشر والتوزيع
Al-Jadeed Al-Nafi3
+965 22660208 +965 67644426
jadeed.nafi3@gmail.com

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله..

أما بعد..

فإن هذه الرسالة التي بين يديك من الرسائل المهمة في علم مصطلح الحديث، فقد جَمَعَتْ بين اختصارها وشمولها لعلم المصطلح، وبين رسوخ مصنّفها في هذا العلم.

وقد اختصرها مصنفُها من كتابٍ له اسمه «**المقنع في علوم الحديث**» ليكون تبصرةً للمبتدئ في هذا الفن، وتذكرةً للمنتهي فيه، كما أشار إلى ذلك في مقدمتها.

ولبُعد عهد النسخ المطبوعة لهذه الرسالة، وقلة توفرها أحببت أن أساهم في نشرها - مع قلة البضاعة - لتصل إلىٰ من ينتفع بها من أهل العلم وطلابه، مضبوطةً معتنىً بها خاليةً من الأخطاء - إن شاء اللَّه -.

فاستعنت باللَّه تعالى، وجمعت نُسَخَها الخطية واجتهدتُ في مقابلتها وضبطها، ثم قابلتُها علىٰ النسخ المطبوعة أيضاً لتتم الفائدة، ولم أُثقل الحواشي بكثرة النقول، وإنما كان همي منصباً إلى ضبط النص والعناية به، مع تعليقٍ وجيزٍ على بعض المواضع.

وأسأل المولى سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي يوم

القيامة، وأن ينفعني به وكل من اطلع عليه..

وصلى اللَّه وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

كتبه

أبو عبد اللَّه

مطلق بن جاسر بن مطلق الفارس الجاسر

ليلة السبت: السابع عشر من شهر رجب الحرام لسنة ١٤٢٩هجرية

الموافق: التاسع عشر من الشهر السابع لسنة ٢٠٠٨ ميلادية

(٠٠٩٦٥) ٩٩٨٣٥٠٩٥

ترجمة المُصنّف

اسمه ونسبه وولادته :

هو الإمام العلامة عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد اللّه السرّاج، أبو حفص الأنصاري الأندلسي المصري الشافعي، المعروف بابن الملقّن.

وُلد في ثاني عشر ربيع الأول سنة ٧٢٣ هـ - كما وجده الحافظ السخاوي بخطّه[١] -، وكان أصل أبيه من الأندلس، فتحوّل منها إلى التكرور[٢] ثم إلى القاهرة، ثم مات بعد ولادة ابنه عمر بسنة، وكان قد أوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي، وكان يلقّن القرآن بالجامع الطولوني فنُسب إليه، قال السخاوي: «وكان فيما بلغني يغضب منها بحيث لم يكتبها بخطه، إنما كان يكتب غالباً ابن النحوي، وبها اشتهر في بلاد اليمن»[٣].

صفاته:

قال الحافظ ابن حجر: «كان مديد القامة حَسَن الصُّورة، يحب المزاح والمداعبة مع ملازمة الاشتغال والكتابة، وكان حَسَن المحاضرة جميلَ الأخلاق كثير الإنصاف، شديد القيام مع أصحابه»[٤].

---

(١) انظر: «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠)، و«حسن المحاضرة» (١/ ٤٣٨).

(٢) التكرور - براءين مهملتين - بلادُ تُنسب إلىٰ قبيل من السودان في أقصىٰ جنوب المغرب، وأهلها أشبه الناس بالزنوج.
انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٢/ ٤٤).

(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

(٤) «إنباء الغمر» للحافظ ابن حجر (٢/ ٢١٨).

وكان مِنْ أعذبِ الناس ألفاظاً، وأحسنهم خُلُقاً وأجملهم صورة، كثيرَ المروءة والإحسان والتواضع[١].

طلبه للعلم وشيوخه :

تفقّه على تقي الدين السبكي، والعز ابن جماعة وغيرهما.

وأخذ في العربية عن أبي حيان والجمال ابن هشام وغيرهما.

وفي القراءات عن البرهان الرشيدي.

وسمع على الحفّاظ كابن سيد الناس، وأجاز له جماعةٌ كالمزي، ورحل إلى الشام وبيت المقدس.

وتخرّج في الحديث على جمع منهم زين الدين الرحبي وعلاء الدين مغلطاي[٢].

ثناء العلماء عليه:

أثنى على المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ عددٌ من العلماء، منهم : صلاح الدين العلائي حيث كتب له على كتابه «جامع التحصيل في رواية المراسيل» من تأليفه: «قرأ عليّ هذا الكتاب الشيخ الفقيه الإمام العالم المحدث الحافظ المتقن سراج الدين شرف الفقهاء والمحدثين فخر الفضلاء»[٣].

وقال ابن فهد: «قال شيخنا الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي: حفّاظ

---

(١) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٣٧٥).

(٢) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٣٧٤)، و«حسن المحاضرة» (١/ ٤٣٨).

(٣) «لحظ الألحاظ» (٥/ ١٣١ - مع تذكرة الحفاظ للذهبي).

مصر أربعة أشخاص وهم من مشايخي، **البلقيني** وهو أحفظهم لأحاديث الأحكام، **والعراقي** وهو أعلمهم بالصنعة، **والهيثمي** وهو أحفظهم للأحاديث من حيث هي، **وابن الملقن** وهو أكثرهم فوائد في الكتابة على الحديث»[١]

ونوّه به التاج السبكي وكتب له تقريظاً على تخريج الرافعي، وألزم العمادَ ابن كثير فكتب له أيضاً[٢].

قال الحافظ ابن حجر: «كان المتقدمون يعظّمونه كالعلائي وأبي البقاء ونحوهما»[٣].

وقال ابن قاضي شهبة عنه: «الشيخ الإمام العالم العلامة، عمدة المصنّفين سراج الدين أبو حفص الأنصاري»[٤].

وقال السخاوي: «وهؤلاء الثلاثة: العراقي والبلقيني وابن الملقن كانوا أعجوبة هذا العصر على رأس القرن، الأول: في معرفة الحديث وفنونه، والثاني: في التوسع في معرفة مذهب الشافعي، والثالث: في كثرة التصانيف، وقُدِّر أن كل واحد من الثلاثة وُلد قبل الآخر بسنة ومات قبله بسنة، فأولهم ابن الملقن ثم البلقيني ثم العراقي»[٥]

وقال ابن فهد المكي: «الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام، وعلم الأئمة

---

(١) «لحظ الألحاظ» (٥/ ١٣١)

(٢) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٨) و«الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) و«شذرات الذهب» (٧/ ٤٥)، و«لحظ الألحاظ» (٥/ ١٣٠).

(٣) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٨).

(٤) «طبقات الشافعية» (٢/ ٣٧٣).

(٥) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٥).

الأعلام، عمدة المحدثين وعمدة المصنفين»[١].

مصنفاته:

صنّف رَحِمَهُ اللَّهُ التصانيف الكثيرة في أنواع العلوم، واشتهرت في حياته، ونُقلت إلى البلاد، ونفع اللَّه بها، وقيل إن مصنّفاته بلغت ثلاثمائة تصنيف، ومن هذه المصنّفات:

- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، وهو شرحٌ على صحيح البخاري[٢].
- البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير[٣].
- خلاصة البدر المنير[٤].
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام[٥]. قال عنه ابن قاضي شهبة: «وهو من أحسن مصنفاته»[٦].
- الأشباه والنظائر[٧].

---

(١) «لحظ الألحاظ» (٥/ ١٢٩).

(٢) طُبع بتحقيق لجنة من المحققين (في ستة وثلاثين مجلداً) في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في دولة قطر سنة ١٤٢٩هـ.

(٣) مطبوع بتحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد اللَّه بن سليمان وياسر بن كمال (في عشرة مجلدات) في دار الهجرة - الخبر سنة ١٤٢٥هـ.

(٤) مطبوع بتحقيق الشيخ: حمدي بن عبد المجيد السلفي (في مجلدين) في مكتبة الرشد - الرياض سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

(٥) مطبوع بتحقيق الشيخ: عبد العزيز المشيقح (في عشرة مجلدات) في دار العاصمة - الرياض سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

(٦) «طبقات الشافعية» (٢/ ٣٧٦).

(٧) طُبع بتحقيق الدكتور حمد بن عبد العزيز الخضيري (في مجلدين) في إدارة القرآن والعلوم الإسلام بكراتشي سنة ١٤١٧هـ.

- المعين على تفهّم الأربعين[١].

- المقنع في علوم الحديث[٢].

- التذكرة في علوم الحديث (وهو كتابنا هذا) وهو مختصر عن المقنع.

وغيرها كثير.

قال الشوكاني عن كتبه أنها «مناديةٌ بأنه من الأئمة في جميع العلوم، وقد اشتهر ذكرُه وسارت مؤلفاتُه في الدنيا»[٣].

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ جمّاعةً للكتب جداً[٤]، وعنده من الكتب ما لا يدخل الحصر، منها ما هو ملكه ومنها ما هو من أوقاف المدارس سيما الفاضلية، ثم إنها احترقت مع أكثر مسوداته في أواخر عمره، ففقد أكثرها، وتغيّر حاله بعدها.

وقد أنشده ولده مخاطباً له بعد احتراق كتبه:

لا يُزعِجَنّك يا سراجَ الدين أن ... لَعِبَتْ بِكُتْبِكَ أَلسُنُ النِّيرانِ

لله قَدْ قَرَّبْتَها فتُقُبِّلت ... والنَّارُ مُسْرِعَةٌ إلى القُربان[٥]

---

(١) طُبع بتحقيق عبد العال مُسعد في مجلد واحد، في دار الفاروق للنشر والتوزيع - القاهرة سنة ١٤٢٦هـ.

(٢) وهو أصل هذه الرسالة، وقد حقَّقه جاويد أعظم عبد العظيم في رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠١ هـ، وهو مطبوع أيضاً بتحقيق عبد اللَّه الجديع (في مجلدين) في دار فواز - الأحساء سنة ١٤١٣ هـ.

(٣) «البدر الطالع» (ص ٥١١)

(٤) «شذرات الذهب» (٧/ ٤٥).

(٥) «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٥)

وفاته:

وبعد أن تغيَّر حاله إثر احتراق كتبه، حَجَبَهُ ولدُه إلى أن مات في ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول سنة ٨٠٤ هـ، رحمه اللَّه رحمة واسعة.

ترجمته في:

* إنباء الغُمر بأنباء العمر، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٢/ ٢١٦).
* الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للحافظ السخاوي (٦/ ١٠٠).
* حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي (١/ ١٨٦).
* ذيل تذكرة الحفاظ، لجلال الدين السيوطي (٥/ ٢٤٤).
* طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٢/ ٣٧٣).
* شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، لابن العماد الحنبلي (٧/ ٤٤).
* لحظ الألحاظ ذيل تذكرة الحفاظ، لتقي الدين ابن فهد المكي (٥/ ١٢٩).
* البدر الطالع، للشوكاني (ص ٥٠٩ - ٥١٢).
* الأعلام، لخير الدين الزركلي (٥/ ٥٧).
* معجم المؤلفين، لعمر كحالة (٧/ ٢٩٧).

* * *

التَّذْكِرَةُ

فِي عُلُومِ الحَدِيثِ

لِلإمَامِ

سِرَاجِ الدِّينِ عُمَر بن عَلِيّ بن أحمد الأنصاري

المعروف بابن المُلَقِّن

المتوفى سنة (٨٠٤ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

اللهم صلِّ علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

[مقدمة]

قال الإمام شيخ الإسلام سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري رحمه اللَّه تعالى :

اللَّهَ أَحْمَدُ[١] عَلَى نَعْمَائِهِ، وَأَشْكُرُهُ[٢] عَلَى آلائِهِ، وَأُصَلِّي عَلَى أَشْرَفِ الْخَلْقِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَأُسَلِّمُ[٣].

وَبَعْدُ:

فَهٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ، يَتَنَبَّهُ[٤] بِهَا الْمُبْتَدِي، وَيَتَبَصَّرُ بِهَا الْمُنْتَهِي، اقْتَضَبْتُهَا[٥] مِنَ «**الْمُقْنِعِ**»[٦] تَأْلِيفِي.

وَإِلَى اللَّهِ أَرْغَبُ[٧] فِي النَّفْعِ بِهَا[٨]، إِنَّهُ بِيَدِهِ، وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

---

(١) في (ز): «وربي اللَّه أحمد».

(٢) في (أ) و(ج) و(ز): «وأشكر».

(٣) في (ز): «على أشرف أنبيائه وأسلم».

(٤) في (ف): «ينتبه» وفي (ز): «يتذّكر».

(٥) أي: اختطفتها مستعجلًا اختصاراً.

(٦) في (ب): «المقتفي».

والمقنع هو كتاب للمصنّف في علوم الحديث سبقت الإشارة إليه في مؤلفات المصنف.

(٧) في (ج) و(ف) و (ز): «واللَّه أرغب».

(٨) في (ف): «به».

[أَقْسَامُ الْحَدِيثِ]

أَقْسَامُه[١] ثَلاثَةٌ: صَحِيحٌ، وَحَسَنٌ، وَضَعِيفٌ.

فَالصَّحِيحُ: مَا سَلِمَ مِنَ الطَّعْنِ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ، وَمِنْهُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَا أَوْدَعَهُ الشَّيْخَانِ[٢] فِي صَحِيحَيْهِمَا.

وَالْحَسَنُ: مَا كَانَ إِسْنَادُهُ دُونَ الأَوَّلِ فِي الْحِفْظِ وَالإِتْقَانِ.

وَيَعُمُّهُ وَالَّذِي قَبْلَهُ اسْمُ[٣] الْخَبَرِ الْقَوِيِّ.

وَالضَّعِيفُ: مَا لَيْسَ وَاحِدًا مِنْهُمَا.

[أَنْوَاعُ علومِ الْحَدِيثِ]

وَأَنْوَاعُهُ زَائِدَةٌ عَلَى الثَّمَانِينَ[٤]:

الْمُسْنَدُ: وَهُوَ مَا اتَّصَلَ سنده إِلَى النَّبِيِّ ﷺ[٥].

وَالْمُتَّصِلُ: وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ مَرْفُوعًا كَانَ أَوْ مَوْقُوفًا، وَيُسَمَّى[٦]

---

(١) في (ع): «أقسام الحديث».

(٢) أي: البخاري ومسلم رحمهما الله.

(٣) قوله: «اسم» ليس في (ف).

(٤) في هامش النسخة (ز): «قوله» زائدة على الثمانين «أي: بواحدة، وبعضهم أوصلها خمسمائة وإحدى عشرة» اهـ.

(٥) في (ع) زيادة هنا: «ويُسمّى موصولًا أيضاً».

(٦) في (ض): «وسُمّي»

مَوْصُولًا أَيْضًا[١].

وَالْمَرْفُوعُ: وَهُوَ مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

وَالْمَوْقُوفُ: وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ الصَّحَابَةِ قَوْلًا أَو[٢] فِعْلًا أَوْ نَحْوَهُ، مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُنْقَطِعًا.

وَيُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِمْ مُقَيَّدًا[٣]، فَيُقَالُ: «**وَقَفَهُ فُلانٌ عَلَى عَطَاءٍ**» مَثَلًا[٤]، وَنَحْوِهِ.

وَالْمَقْطُوعُ: وَهُوَ الْمَوْقُوفُ عَلَى التَّابِعِيِّ[٥] قَوْلًا له[٦] أَوْ فِعْلًا.

وَالْمُنْقَطِعُ: وَهُوَ مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ على[٧] أَيِّ وَجْهٍ كَانَ.

وَالْمُرْسَلُ: وَهُوَ قَوْلُ التَّابِعِيِّ[٨] - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَبِيرًا -: «**قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**»، وَمِنْهُ مَا خَفِيَ إِرْسَالُهُ[٩].

وَالْمُعْضَلُ: وَهُوَ مَا سَقَطَ[١٠] مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَأَكْثَر[١١]، وَيُسَمَّى مُنْقَطِعًا

---

(١) في هامش (ب) و(ض) زيادة [وضده المفصول]، وليس في بقية النسخ.

(٢) في (أ) و(ج) و(ف) و (ز): «و»، والمثبت من (ب) و (ض).

(٣) قوله: «مقيداً» ليس في (ف).

(٤) قوله: «مثلًا» ليس في (ف) و(ز).

(٥) في (ب): «التابع».

(٦) قوله: «له» مثبت من (أ) و (ز) و (ض)، وليس في بقية النسخ.

(٧) في (ض) و (ع): «من».

(٨) في (ب): «التابع».

(٩) المرسل الخفي: هو أن يروي الراوي عَمَّن أدركه وعاصره ولكنه لم يسمع منه، مما يُعلم بإخباره أو بتحقيق الحافظ.

(١٠) في (أ) و (ف): «أسقط».

(١١) أي: على التوالي، كما هو مقرر في علوم الحديث، انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٨٠).

أَيْضًا، فَكُلُّ مُعْضَلٍ مُنْقَطِعٌ، وَلا عَكْسَ.

وَالْمُعَلَّقُ: وهُوَ مَا حُذِفَ مِنْ مبتدأ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ فَأَكْثَرُ.

وَالْمُعَنْعَنُ: وَهُوَ مَا أُتِيَ[١] فِيهِ بِصيغة[٢] «**عَنْ**»، كـ «**فُلانٍ عَنْ فُلانٍ**»، وَهُوَ مُتَّصِلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَدْلِيسٌ، وَأَمْكَنَ اللِّقَاءُ.

وَالتَّدْلِيسُ[٣]: وَهُوَ مَكْرُوهٌ لأَنَّهُ يُوهِمُ اللُّقي[٤] وَالْمُعَاصَرَةَ، بِقَوْلِهِ: «**قَالَ فُلانٌ**»، وَهُوَ فِي الشُّيُوخِ أَخَفُّ.

وَالشَّاذُّ: وَهُوَ مَا رَوَى الثِّقَةُ مُخَالِفًا لِرِوَايَةِ الناس[٥].

وَالْمُنْكَرُ: وَهُوَ مَا تَفَرَّدَ[٦] بِهِ وَاحِدٌ غَيْرُ مُتْقِنٍ وَلا مَشْهُورٍ بِالْحِفْظِ.

وَالْفَرْدُ[٧]: وَهُوَ مَا تَفَرَّدَ[٦] بِهِ وَاحِدٌ[٨] عَنْ جَمِيعِ الرُّوَاةِ[٩]، أَوْ جِهَةٌ خَاصَّةٌ، كَقَوْلِهِمْ: «**تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ مَكَّةَ**» وَنَحْوِهِ.

وَالْغَرِيبُ: وَهُوَ مَا تَفَرَّدَ[٦] بِهِ وَاحِدٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَشِبْهِهِ مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ.

---

(١) في (ف): «أوتي».

(٢) في (ع) و (ب): «بلفظة»، وأشار محقق ثبت البلوي أنه كُتب في هامش مخطوط الثبت: «بصيغة»، وكُتب على الكلمتين علامة (صح).

(٣) التدليس: هو رواية الراوي عمّن سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمع منه، وله أنواع أسفرت عنها أسفار علم المصطلح.

(٤) في (ب) و (ف): «اللقاء».

(٥) في (ع): «الثقات».

(٦) في (ج): «انفرد».

(٧) في (ف) و (ز): «والمفرد».

(٨) قوله: «واحد» مثبت من (ب) و (ف) و (ع)، وليس في بقية النسخ.

(٩) في (ج): «الروايات».

فَإِن انْفَرَدَ [به][١] اثْنَانِ أَوْ ثَلاثَةٌ، سُمِّيَ **عَزِيزًا**[٢].

فَإِنْ رَوَاهُ الجَمَاعَةُ[٣] سُمِّيَ **مَشْهُورًا**.

وَمِنْهُ **الْمُتَوَاتِرُ** [وَهُوَ خَبَرُ جَمَاعَةٍ[٤] يُفِيدُ بِنَفْسِهِ الْعِلْمَ بِصِدْقِهِ][٥]

وَالْمُسْتَفِيضُ[٦]: [وَهُوَ مَا زَادَ رُوَاتُهُ فِي كُلِّ مَرْتَبَةٍ عَلَى ثَلاثَةٍ][٧].

وَالْمُعَلَّلُ: وَهُوَ مَا اطُّلِعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ قَادِحَةٍ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ السَّلامَةِ عَنْهَا ظَاهِرًا.

وَالْمُضْطَرِبُ: وَهُوَ مَا يُرْوَى عَلَى أَوْجُهٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَسَاوِيَةٍ.

وَالْمُدْرَجُ: وَهُوَ زِيَادَةٌ تَقَعُ[٨] فِي الْمَتْنِ[٩] [مِن الرَّاوي بلا فَصْلٍ][١٠]، وَنَحْوِهِ.

وَالْمَوْضُوعُ: وَهُوَ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ، وَقَدْ يُلَقَّبُ بِالْمَرْدُودِ والْمَتْرُوكِ وَالْبَاطِلِ وَالْمُفْسَدِ[١١].

---

(١) من (ف)، وليست في بقية النسخ.

(٢) في (ز): «غريباً» !!

(٣) في (ج) و(ب) و (ع): «جماعةٌ».

(٤) ولا بد من إضافة: أن تحيل العادة تواطأهم على الكذب.

(٥) ما بين المعقوفتين من (ج) و(ب) و (ع) وليس في بقية النسخ.

(٦) في (ض): «نحو المستفيض».

(٧) ما بين المعقوفتين من (ب) و (ع) و (ض)، وليس في بقية النسخ.

(٨) قوله: «تقع» ليس في (ع).

(٩) في (ف): «زيادة في المتن تقع في آخر المتن».

(١٠) من (ف) وليس في بقية النسخ.

(١١) قوله: «والمفسد» ليس في (ب)، وفي (ج) و(ض): «وبالباطل وبالمفسد».

وَالْمَقْلُوبُ: وَهُوَ إِسْنَادُ الْحَدِيثِ إِلَى غَيْرِ رَاوِيهِ.

وَالْعَالِي: وَهُوَ فَضِيلَةٌ مَرْغُوبٌ فِيهَا[١]، وَيتحَصَّلُ[٢] بِالْقُرْبِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ أَحَدِ الأَئِمَّةِ فِي الْحَدِيثِ، وَبِتَقَدُّمِ[٣] وَفَاةِ الرَّاوِي، وبالسَّمَاعِ[٤].

وَالنَّازِلُ: وَهُوَ ضِدُّ الْعَالِي.

والْمُصَحَّفُ: [وَهُوَ تَغْيِيرُ لَفْظٍ أَوْ مَعْنًى][٥] وَتَارَةً يَقَعُ فِي الْمَتْنِ، وَتَارَةً فِي الإِسْنَادِ، وَفِيهِ تَصَانِيفُ[٦].

وَالْمُخْتَلِفُ: وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ حَدِيثَانِ مُتَعَارِضَانِ فِي الْمَعْنَى ظَاهِرًا، فَيُوَفَّقَ بَيْنَهُمَا، أَوْ يُرَجَّحَ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ[٧].

وَالْمُسَلْسَلُ: وَهُوَ مَا تَتَابَعَ رِجَالُ إِسْنَادِهِ عَلَى صِفَةٍ أَوْ حَالَةٍ، وَقَلَّ فِيهِ الصَّحِيحُ.

وَالاعْتِبَارُ: وَهُوَ أَنْ يَرْوِيَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ - مَثَلًا - حَدِيثًا لا يُتَابَعُ عَلَيْهِ،

---

(١) في (ض): «إليها».

(٢) المثبت من (أ)، وفي (ج) و(ز): «وتحصل»، وفي بقية النسخ: «ويحصل».

(٣) في (ب): «وبتقديم»، وفي (ف): «ويتقدم»

(٤) في (ف): «الراوي بالسماع» بدون الواو، وفي (ض): «والسماع»

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ب) و (ع)، وليس في بقية النسخ.

(٦) ومن التصانيف فيه: كتاب «تصحيفات المحدثين» للإمام العسكري رحمه الله (ت: ٣٨٢هـ)، وهو مطبوع، وللإمام الخطابي رحمه الله (ت: ٣٨٨هـ) مصنفٌ اسمه: «إصلاح غلط المحدثين»، وهو مطبوع أيضًا.

(٧) في (ف) و (ز): «والمختلف: وهو أن يوفق بين حديثين متعارضين في المعنى، أو يرجّح أحدهما»، وفي (ع) تقديم المختلف على المصحّف.
وقوله: «على الآخر» ليس في (ج) و(ض) و (ب).

عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[١].

وَالْمُتَابَعَةُ: أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْ أَيُّوبَ غَيْرُ[٢] حَمَّادٍ، وَهِيَ الْمُتَابَعَةُ التَّامَّةُ.

وَالشَّاهِدُ: [وهو][٣] أَنْ[٤] يُرْوَى حَدِيثٌ آخَرُ بِمَعْنَاهُ.

وَزِيَادَةُ الثِّقَاتِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى قَبُولِهَا.

وَالْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ.

وَصِفَةُ الرَّاوِي، وَهُوَ الْعَدْلُ الضَّابِطُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ[٥] مَعْرِفَةُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَبَيَانُ سِنِّ السَّمَاعِ - وَهُوَ التَّمْيِيزُ- وَيَحْصُلُ [لَهُ][٦] فِي خَمْسٍ غَالِبًا، وَكَيْفِيَّةُ السَّمَاعِ[٧] وَالتَّحَمُّلِ.

وَكِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَهُوَ جَائِزٌ[٨] إِجْمَاعًا، وَتُصْرَفُ[٩] الْهِمَّةُ إِلَى[١٠] ضَبْطِهِ.

وَأَقْسَامُ طُرُقِ الرِّوَايَةِ[١١] وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ:

السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، وَالْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ، وَالإِجَازَةُ بِأَنْوَاعِهَا، وَالْمُنَاوَلَةُ،

---

(١) أي: فيُنظر هل له متابع أو شاهد.

(٢) في (ج) و(ز): «عن».

(٣) ما بين المعقوفتين من (ف)، وليست في بقية النسخ.

(٤) في (ج) و(ض): «أي يُروى».

(٥) قوله: «فيه» ليس في (ز).

(٦) ما بين المعقوفتين من (ب) و (ع)، وليس في بقية النسخ.

(٧) قوله: «السماع» ليس في (ب).

(٨) في (ف): «وهي جائزة».

(٩) في (ف): «وصرف»، وفي (ز): «ويصرف».

(١٠) في (ف): «في».

(١١) في (ف): «الرواة».

وَالْمُكَاتَبَة[١]، وَالإِعْلامُ، وَالْوَصِيَّةُ، والوِجَادَةُ.

وَصِفَةُ الرِّوَايَةِ وأَدَائِها[٢]، وَيَدْخُلُ[٣] فِيهِ[٤] الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى، وَاخْتِصَارُ الْحَدِيثِ.

وَآدَابُ الْمُحَدِّثِ وَطَالِبِ الْحَدِيثِ.

وَمَعْرِفَةُ غَرِيبِهِ وَلُغَتِهِ، وَتَفْسِيرُ مَعَانِيهِ، وَاسْتِنْبَاطُ أَحْكَامِهِ، وَعَزْوُهُ إِلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ وفاقاً وخلافاً[٥].

وَيُحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى مَعْرِفَةِ الأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ :

الْوُجُوبُ، وَالنَّدْبُ، وَالتَّحْرِيمُ، وَالْكَرَاهَةُ، وَالإِبَاحَةُ.

وَمُتَعَلَّقَاتِها مِنْ[٦]:

الْخَاصِّ، وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً وَاحِدٍ.

وَالْعَامِّ وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى شَيْئَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَة.

وَالْمُطْلَقِ وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً وَاحِدٍ مَعَ عَدَمِ تَعْيِينٍ فِيه وَلا شَرْطٍ.

وَالْمُقَيَّدِ وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً مَعَ اشْتِرَاطِ آخَرَ.

وَالْمُفَصَّلِ: وَهُوَ مَا عُرِفَ الْمُرَادُ مِنْ لَفْظِهِ، وَلَمْ يَفْتَقِرْ فِي الْبَيَانِ إِلَى غَيْرِهِ.

---

(١) في (ب): «والكتابة».

(٢) كذا في (ض) و (ع)، وفي بقية النسخ: «وآدابها»، والكلمة غير موجودة في (ب).

(٣) في (ب): «وتدخل».

(٤) في (ز): «في».

(٥) قوله: «وفاقاً وخلافاً» ليس في (ع).

(٦) في (ف): «منه».

وَالْمُفَسَّرِ: وَهُوَ ما ورد البيان بالمراد منه في مدلوله[١].

والمُجمل : وهو مَا لا يُفْهَمُ الْمُرَادُ مِنْهُ، وَيَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ.

والتّراجيحُ[٢] بَيْنَ الرُّوَاةِ، [أيضاً][٣] مِنْ جِهَةِ كَثْرَةِ الْعَدَدِ مَعَ الاسْتِوَاءِ فِي الْحِفْظِ، ومِنْ جِهَةِ الْعَدَدِ أَيْضًا، مَعَ التَّبَايُنِ فِيهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَمَعْرِفَةُ نَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ.

وَمَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، وَأَتْبَاعِهِمْ.

وَمَنْ رَوَى مِنَ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ: كَرِوَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَالصِّدِّيقِ، وغيرهما[٤]، وَيُلَقَّبُ[٥] أَيْضًا بِرِوَايَةِ الْفَاضِلِ عَنِ الْمَفْضُولِ، وَرِوَايَةِ الشَّيْخِ عَنِ التِّلْمِيذِ؛ كَرِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ، وَيَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، وَرَبِيعَةَ، وَغَيْرِهِمْ، عَنْ مَالِكٍ.

وَرِوَايَةُ النَّظِيرِ عَنِ النَّظِيرِ؛ كَالثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ عَنْ مَالِكٍ حَدِيثَ: «**الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا**»[٦].

---

(١) في (أ): «إلى غيره منه» !! بدل قوله: «منه في مدلوله».
و في (ع) هنا سقطٌ كبيرٌ؛ فقد أعطى تعريف المجمل للمفسر، وسقط منه تعريف المفسر، فليُستدرك.

(٢) في (أ): «والترجيح».

(٣) من (ج).

(٤) في (ف): «وغيره من الصحابة عن التابعين» بدل قوله: «وغيرهما».

(٥) في (ب): «وتُلقب»

(٦) رواية أبي حنيفة عن مالك رواها الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٧٦) بإسناده عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن مالك بن أنس عن عبد اللّه بن الفضل =

وَمَعْرِفَةُ رِوَايَةِ الآبَاءِ عَنِ الأَبْنَاءِ: كَرِوَايَةِ الْعَبَّاسِ عَنْ ابْنِهِ الْفَضْلِ، وَعَكْسُهُ[١]. وَكَذَا رِوَايَةُ الأُمِّ عَنْ وَلَدِهَا.

وَمَعْرِفَةُ الْمُدَبَّجِ: وَهُوَ رِوَايَةُ الأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ. فَإِنْ رَوَى أَحَدُهُمَا عَنِ الآخَرِ، وَلَمْ يَرْوِ الآخَرُ عَنْهُ، فَغَيْرُ مُدَبَّجٍ.

وَمَعْرِفَةُ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ؛ كَعُمَرَ وَزَيْدٍ ابْنَيِ الْخَطَّابِ.

وَمَنِ اشْتَرَكَ عَنْهُ فِي الرِّوَايَةِ اثْنَانِ تَبَاعَدَ مَا بَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا[٢][٣]؛ كَالسَّرَّاجِ، فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى عَنْهُ[٤]، وَكَذَا الخَفَّافُ، وَبَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا[٥] مِائَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلاثُونَ سنة[٦] أَوْ أَكْثَرُ[٧].

وَمَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلا وَاحِدٌ[٨] مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ[٩] بَعْدَهُمْ؛ كَمُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ[١٠]، لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ الشَّعْبِيِّ.

= عن نافع عن جبير بن مطعم عن ابن عباس عن النبي ﷺ به.
ورواية سفيان الثوري عن مالك في مسند أبي حنيفة للخوارزمي (٢/ ١١٩- ١٢٠) [كما في تحقيق «التوضيح الأبهر» ص ٨٩] والحديث صحيح رواه مسلم في صحيحه (١٤٢١).

(١) في هامش (ب): «كعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده».
(٢) ويُسمى: السابق واللاحق.
(٣) في (ف): «وفاتهما».
(٤) في (أ) زيادة هنا، وهي: «في الرواية الاثنان».
(٥) في (ف): «تباعدا ما بين وفاتهما».
(٦) قوله: «سنة» من (أ) و (ض)، وليس قي بقية النسخ.
(٧) توفي البخاري سنة (٢٥٦هـ) وتوفي الخفاف أحمد بن محمد سنة (٣٩٥هـ) فيكون ما بين وفاتيهما ١٣٩سنة - رحمهما اللَّه -.
(٨) ويُسمى: الوحدان.
(٩) في (ف): «ممن».
(١٠) هو: محمد بن صفوان الأنصاري، أبو مرحب، وقيل اسمه: صفوان بن محمد لم يرو =

وَمَنْ عُرِفَ بِأَسْمَاءٍ أَوْ نُعُوتٍ(١) **مُتَعَدِّدَةٍ**؛ كَمُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ(٢) الْمُفَسِّرِ.

وَمَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ والكُنَى وَالأَلْقَابِ، وَمَعْرِفَةُ مُفْرَدَاتِ ذٰلِكَ، وَمَنِ اشْتُهِرَ بِالاسْمِ دُونَ الْكُنْيَةِ(٣)، وَعَكْسُهُ.

وَمَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ أَبِيهِ.

وَالْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ(٤).

وَالْمُتَّفَقُ وَالْمُفْتَرِقُ.

وَمَا تَرَكَّبَ مِنْهُمَا(٥).

وَالْمُتَشَابِهُ(٦).

وَالْمَنْسُوبُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ؛ كَبِلالِ ابْنِ حَمَامَةَ(٧).

= عنه سوىٰ الشعبي عامر بن شراحيل.

انظر: «أسد الغابة» لابن الأثير (٤/ ٣٢٠) و«تهذيب الكمال» للمزي (٩/ ٢٠٥).

(١) في (ز): «لغات».

(٢) فسمي: محمد بن بشر وحَمَّاد بن السائب وكُني: أبا النضر وأبا سعيد وأبا هشام. انظر: «نزهة النظر» (ص١٣٣).

(٣) في هامش (ب): «كمالك وعكسه كأبي حنيفة».

(٤) في (ب): «وَالْمُخْتَلِفُ وَالْمُؤْتَلِفُ».

(٥) في (ف): «منها»، وفي (ج): «وما تُرك منهما».

(٦) مثل: محمد بن سنان ومحمد بن سيار، وكذلك: مطرِّف بن واصل ومعرِّف بن واصل.

(٧) هو الصحابي الجليل مؤذن الرسول ﷺ، بلال بن رباح التيمي مولاهم، وحمامة اسم أمه.

وأفرد ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٢٤٢) ترجمةً باسم: بلال بن حمامة ثم قال: «وبلال هذا قيل هو: بلال بن رباح المؤذن، وحمامة أمه نُسب إليها». وانظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٢٤١).

وَالنِّسْبَةُ الَّتِي يَسْبِقُ[١] إِلَى الْفَهْمِ مِنْهَا شَيْءٌ، وَهِيَ بِخِلافِهِ؛ كَأَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ، فَإِنَّهُ نَزَلَهَا[٢]، وَلَمْ يَشْهَدْهَا.

وَالْمُبْهَمَاتُ[٣].

وَالتَّوَارِيخُ وَالْوَفَيَاتُ[٤].

وَمَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ؛ وَمَنْ اخْتُلِفَ فِيهِ، فَيُرَجَّحُ[٥] بِالْمِيزَانِ.

وَمَنِ اخْتَلَطَ[٦] فِي آخِرِ عُمُرِهِ مِنَ الثِّقَاتِ، وخَرِفَ مِنْهُمْ، ومَنْ[٧] رَوَى قَبْلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ [قُبِلَ، وَإِلا فَلا][٨].

وَمَنِ احْتَرَقَتْ كُتُبُهُ أَوْ ذَهَبَتْ، فَرَجَعَ إِلَى حِفْظِهِ فَسَاءَ[٩].

وَمَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ، ثُمَّ رَوَى عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ.

وَمَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ وَالْعُلَمَاءِ، وَالْمَوَالِي، وَالْقَبَائِلَ، وَالْبِلادِ، وَالصِّنَاعَةِ، وَالْحُلِيِّ[١٠].

وآخر ذلك، واللَّه أعلم بالصواب.

---

(١) في (ز): «تسبق».
(٢) في (ض): «نزل بدراً».
(٣) مثل: أن يُقال: أخبرني رجلٌ أو ثقة ونحو ذلك.
(٤) في (ز): «والوافيات».
(٥) في (ب): «فيترجح».
(٦) في (ز): «اخلط».
(٧) في (ب) و (ع): «فمن».
(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ب) و (ز) و (ع)، وليس في بقية النسخ.
(٩) في (ب): «فسها».
(١٠) في (أ): «والخلى» !!، وفي (ف): «والحلا».

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وهذا آخر التذكرة وهي عُجَالَةٌ للمُبْتَدِي [فيه][١]، وَمَدْخَلٌ لِلتَّأْلِيفِ السَّالِفِ الْمُشَارِ إِلَيْه أَوَّلًا، فَإِنَّهُ جَامِعٌ لِفَوَائِدِ هَذَا الْعِلْمِ وَشَوَارِدِهِ، وَمُهِمَّاتِهِ، وَفَرَائِدِه.

وَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى تَيْسِيرِهِ وأمثاله.

[قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ][٢]: فَرَغْتُ مِنْ تَحْرِيرِ هَذِهِ «**التَّذْكِرَةِ**» فِي نَحْوِ سَاعَتَيْنِ، مِنْ صَبِيحَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، سَابِعِ عشْر جُمَادَى الأُولَى، عَامَ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمَائَةٍ، أَحْسَنَ اللَّهُ بَعْضَهَا، وَمَا بَعْدَهَا فِي خَيْرٍ، آمِينَ[٣].

---

(١) من (ج) و(ب)، وليس في بقية النسخ.

(٢) ليس في (أ)، وهو في (ب).

وفي (ف): «قال شيخنا عمر سراج الدين بن أبي الحسن النحوي الأنصاري، أستاذ الصناعة وإمام البضاعة طوّل اللّه عمره، ورفع في الخافقين قدره...».

وفي (ز): «قال العلامة لسان الأدب وحجة العرب سراج الدين أبو حفص بن الشيخ العلامة صدر المدرسين لسان المتكلمين نور الدين أبي الحسن، المعروف بالملقن النحوي الأنصاري أستاذ الصناعة وإمام البراعة..».

(٣) في آخر النسخة: (أ): «ونجز ذلك على يد فقير رحمة ربه محمد بن سليمان البكري عفا اللّه عنه وعن مؤلفه، وعن جميع المسلمين، آمين. في ليلة يُسفر صباحها عن ثاني عشر جمادى الآخر سنة خمس وستين وسبعمائة».

وفي آخر النسخة (ب): «ابتدأت واختتمت بين ظُهري يوم الجمعة لتسع خلون من جمادى الآخرة عام ٨٥٩ هـ، وللّه تعالى الحمد على تيسيره، وصلى اللّه على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً».

قلت: فرغت من تحقيق ومراجعة الكتاب في ليلة الخميس السابع عشر من شوال سنة ١٤٢٩هـ، الموافق السادس عشر من شهر أكتوبر عام ٢٠٠٨م.

وكتبه

أبو عبد اللّه مطلق بن جاسر بن مطلق الفارس الجاسر

والحمد للّه رب العالمين

المتن مع سطور للتعليق خالياً من الحواشي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

اللهم صلِّ علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

[مقدمة]

قال الإمام شيخ الإسلام سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري رحمه اللَّه تعالى :

اللَّهَ أَحْمَدُ عَلَى نَعْمَائِهِ، وَأَشْكُرُهُ عَلَى آلائِهِ، وَأُصَلِّي عَلَى أَشْرَفِ الْخَلْقِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَأُسَلِّمُ.

وَبَعْدُ:

فَهٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ، يَتَنَبَّهُ بِهَا الْمُبْتَدِي، وَيَتَبَصَّرُ بِهَا الْمُنْتَهِي، اقْتَضَبْتُهَا مِنَ «**الْمُقْنِعِ**» تَأْلِيفِي.

وَإِلَى اللَّهِ أَرْغَبُ فِي النَّفْعِ بِهَا، إِنَّهُ بِيَدِهِ، وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

[أَقْسَامُ الْحَدِيثِ]

أَقْسَامُه ثَلاثَةٌ: صَحِيحٌ، وَحَسَنٌ، وَضَعِيفٌ.

فَالصَّحِيحُ : مَا سَلِمَ مِنَ الطَّعْنِ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ، وَمِنْهُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَا أَوْدَعَهُ الشَّيْخَانِ فِي صَحِيحَيْهِمَا.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالْحَسَنُ: مَا كَانَ إِسْنَادُهُ دُونَ الأَوَّلِ فِي الْحِفْظِ وَالإِتْقَانِ.

وَيَعُمُّهُ وَالَّذِي قَبْلَهُ اسْمُ الْخَبَرِ الْقَوِيِّ.

وَالضَّعِيفُ: مَا لَيْسَ وَاحِدًا مِنْهُمَا.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

[أَنْوَاعُ علومِ الْحَدِيثِ]

وَأَنْوَاعُهُ زَائِدَةٌ عَلَى الثَّمَانِينَ:

الْمُسْنَدُ: وَهُوَ مَا اتَّصَلَ سنده إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْمُتَّصِلُ: وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ مَرْفُوعًا كَانَ أَوْ مَوْقُوفًا، وَيُسَمَّى مَوْصُولًا أَيْضًا.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالْمَرْفُوعُ: وَهُوَ مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

وَالْمَوْقُوفُ: وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ الصَّحَابَةِ قَوْلًا أَو فِعْلًا أَوْ نَحْوَهُ، مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُنْقَطِعًا.

وَيُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِمْ مُقَيَّدًا، فَيُقَالُ: «**وَقَفَهُ فُلانٌ عَلَى عَطَاءٍ**» مَثَلًا، وَنَحْوِهِ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالْمَقْطُوعُ : وَهُوَ الْمَوْقُوفُ عَلَى التَّابِعِيِّ قَوْلًا له أَوْ فِعْلًا.

وَالْمُنْقَطِعُ : وَهُوَ مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ على أَيِّ وَجْهٍ كَانَ.

وَالْمُرْسَلُ : وَهُوَ قَوْلُ التَّابِعِيِّ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَبِيرًا - : «**قَالَ رَسُولُ اللَّهِ** ﷺ»، وَمِنْهُ مَا خَفِيَ إِرْسَالُهُ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالْمُعْضَلُ: وَهُوَ مَا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَأَكْثَر، وَيُسَمَّى مُنْقَطِعًا أَيْضًا، فَكُلُّ مُعْضَلٍ مُنْقَطِعٌ، وَلا عَكْسَ.

وَالْمُعَلَّقُ : وهُوَ مَا حُذِفَ مِنْ مبتدأ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ فَأَكْثَرُ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالْمُعَنْعَنُ: وَهُوَ مَا أُتِيَ فِيهِ بِصيغة «**عَنْ**»، كـ «**فُلانٍ عَنْ فُلانٍ**»، وَهُوَ مُتَّصِلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَدْلِيسٌ، وَأَمْكَنَ اللِّقَاءُ.

وَالتَّدْلِيسُ: وَهُوَ مَكْرُوهٌ لأَنَّهُ يُوهِمُ اللُّقي وَالْمُعَاصَرَةَ، بِقَوْلِهِ: «**قَالَ فُلانٌ**»، وَهُوَ فِي الشُّيُوخِ أَخَفُّ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالشَّاذُّ : وَهُوَ مَا رَوَى الثِّقَةُ مُخَالِفًا لِرِوَايَةِ الناس.

وَالْمُنْكَرُ : وَهُوَ مَا تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ غَيْرُ مُتْقِنٍ وَلا مَشْهُورٍ بِالْحِفْظِ.

وَالْفَرْدُ: وَهُوَ مَا تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ عَنْ جَمِيعِ الرُّوَاةِ، أَوْ جِهَةٌ خَاصَّةٌ، كَقَوْلِهِمْ: «**تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ مَكَّةَ**» وَنَحْوِهِ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالْغَرِيبُ: وَهُوَ مَا تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَشِبْهِهِ مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ.

فَإِن انْفَرَدَ [به] اثْنَانِ أَوْ ثَلاثَةٌ، سُمِّيَ **عَزِيزًا**.

فَإِنْ رَوَاهُ الجَمَاعَةُ سُمِّيَ **مَشْهُورًا**.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَمِنْهُ **الْمُتَوَاتِرُ** [وَهُوَ خَبَرُ جَمَاعَةٍ يُفِيدُ بِنَفْسِهِ الْعِلْمَ بِصِدْقِهِ].

وَالْمُسْتَفِيضُ: [وَهُوَ مَا زَادَ رُوَاتُهُ فِي كُلِّ مَرْتَبَةٍ عَلَى ثَلاثَةٍ].

وَالْمُعَلَّلُ: وَهُوَ مَا اطُّلِعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ قَادِحَةٍ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ السَّلامَةِ عَنْهَا ظَاهِرًا.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالْمُضْطَرِبُ: وَهُوَ مَا يُرْوَى عَلَى أَوْجُهٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَسَاوِيَةٍ.

وَالْمُدْرَجُ: وَهُوَ زِيَادَةٌ تَقَعُ فِي الْمَتْنِ [مِن الرَّاوي بلا فَصْلٍ]، وَنَحْوِهِ.

وَالْمَوْضُوعُ : وَهُوَ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ، وَقَدْ يُلَقَّبُ بِالْمَرْدُودِ والْمَتْرُوكِ وَالْبَاطِلِ وَالْمُفْسَدِ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالْمَقْلُوبُ: وَهُوَ إِسْنَادُ الْحَدِيثِ إِلَى غَيْرِ رَاوِيهِ.

وَالْعَالِي: وَهُوَ فَضِيلَةٌ مَرْغُوبٌ فِيهَا، وَيتحَصَّلُ بِالْقُرْبِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ أَحَدِ الأَئِمَّةِ فِي الْحَدِيثِ، وَبِتَقَدُّمِ وَفَاةِ الرَّاوِي، وبالسَّمَاعِ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالنَّازِلُ: وَهُوَ ضِدُّ الْعَالِي.

والْمُصَحَّفُ: [وَهُوَ تَغْيِيرُ لَفْظٍ أَوْ مَعْنًى] وَتَارَةً يَقَعُ فِي الْمَتْنِ، وَتَارَةً فِي الإِسْنَادِ، وَفِيهِ تَصَانِيفُ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالْمُخْتَلِفُ: وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ حَدِيثَانِ مُتَعَارِضَانِ فِي الْمَعْنَى ظَاهِرًا، فَيُوَفَّقَ بَيْنَهُمَا، أَوْ يُرَجَّحَ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ.

وَالْمُسَلْسَلُ: وَهُوَ مَا تَتَابَعَ رِجَالُ إِسْنَادِهِ عَلَى صِفَةٍ أَوْ حَالَةٍ، وَقَلَّ فِيهِ الصَّحِيحُ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالاعْتِبَارُ: وَهُوَ أَنْ يَرْوِيَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ - مَثَلًا - حَدِيثًا لا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَالْمُتَابَعَةُ: أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْ أَيُّوبَ غَيْرُ حَمَّادٍ، وَهِيَ الْمُتَابَعَةُ التَّامَّةُ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالشَّاهِدُ: [وهو] أَنْ يُرْوَى حَدِيثٌ آخَرُ بِمَعْنَاهُ.

وَزِيَادَةُ الثِّقَاتِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى قَبُولِهَا.

وَالْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَصِفَةُ الرَّاوِي، وَهُوَ الْعَدْلُ الضَّابِطُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ مَعْرِفَةُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَبَيَانُ سِنِّ السَّمَاعِ - وَهُوَ التَّمْيِيزُ- وَيَحْصُلُ [لَهُ] فِي خَمْسٍ غَالِبًا، وَكَيْفِيَّةُ السَّمَاعِ وَالتَّحَمُّلِ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَكِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَهُوَ جَائِزٌ إِجْمَاعًا، وَتُصْرَفُ الْهِمَّةُ إِلَى ضَبْطِهِ.

وَأَقْسَامُ طُرُقِ الرِّوَايَةِ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ:

السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخ، وَالْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ، وَالإِجَازَةُ بِأَنْوَاعِهَا، وَالْمُنَاوَلَةُ، وَالْمُكَاتَبَة، وَالإِعْلامُ، وَالْوَصِيَّةُ، والوِجَادَةُ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَصِفَةُ الرِّوَايَةِ وأَدَائِها، وَيَدْخُلُ فِيهِ الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى، وَاخْتِصَارُ الْحَدِيثِ.

وَآدَابُ الْمُحَدِّثِ وَطَالِبِ الْحَدِيثِ.

وَمَعْرِفَةُ غَرِيبِهِ وَلُغَتِهِ، وَتَفْسِيرُ مَعَانِيهِ، وَاسْتِنْبَاطُ أَحْكَامِهِ، وَعَزْوُهُ إِلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ وفاقاً وخلافاً.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَيُحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى مَعْرِفَةِ الأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: الْوُجُوبُ، وَالنَّدْبُ، وَالتَّحْرِيمُ، وَالْكَرَاهَةُ، وَالإِبَاحَةُ.

وَمُتَعَلَّقَاتِها مِنْ:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الْخَاصِّ، وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً وَاحِدٍ.

وَالْعَامِّ وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى شَيْئَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَة.

وَالْمُطْلَقِ وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً وَاحِدٍ مَعَ عَدَمِ تَعْيِينٍ فِيه وَلا شَرْطٍ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالْمُقَيَّدِ وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً مَعَ اشْتِرَاطِ آخَرَ.

وَالْمُفَصَّلِ: وَهُوَ مَا عُرِفَ الْمُرَادُ مِنْ لَفْظِهِ، وَلَمْ يَفْتَقِرْ فِي الْبَيَانِ إِلَى غَيْرِهِ.

وَالْمُفَسَّرِ: وَهُوَ ما ورد البيان بالمراد منه في مدلوله.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

والمُجمل : وهو مَا لا يُفْهَمُ الْمُرَادُ مِنْهُ، وَيَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ.

والتّراجيحُ بَيْنَ الرُّوَاةِ، [أيضاً] مِنْ جِهَةِ كَثْرَةِ الْعَدَدِ مَعَ الاسْتِوَاءِ فِي الْحِفْظِ، ومِنْ جِهَةِ الْعَدَدِ أَيْضًا، مَعَ التَّبَايُنِ فِيهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَمَعْرِفَةُ نَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ.

وَمَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، وَأَتْبَاعِهِمْ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَمَنْ رَوَى مِنَ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ: كَرِوَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَالصِّدِّيقِ، وغيرهما، وَيُلَقَّبُ أَيْضًا بِرِوَايَةِ الْفَاضِلِ عَنِ الْمَفْضُولِ، وَرِوَايَةِ الشَّيْخِ عَنِ التِّلْمِيذِ؛ كَرِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ، وَيَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، وَرَبِيعَةَ، وَغَيْرِهِمْ، عَنْ مَالِكٍ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَرِوَايَةُ النَّظِيرِ عَنِ النَّظِيرِ؛ كَالثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ عَنْ مَالِكٍ حَدِيثَ: «**الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا**».

وَمَعْرِفَةُ رِوَايَةِ الآبَاءِ عَنِ الأَبْنَاءِ: كَرِوَايَةِ الْعَبَّاسِ عَنْ ابْنِهِ الْفَضْلِ، وَعَكْسُهُ. وَكَذَا رِوَايَةُ الأُمِّ عَنْ وَلَدِهَا.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَمَعْرِفَةُ الْمُدَبَّجِ: وَهُوَ رِوَايَةُ الأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ. فَإِنْ رَوَى أَحَدُهُمَا عَنِ الآخَرِ، وَلَمْ يَرْوِ الآخَرُ عَنْهُ، فَغَيْرُ مُدَبَّجٍ.

وَمَعْرِفَةُ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ؛ كَعُمَرَ وَزَيْدٍ ابْنَيِ الْخَطَّابِ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَمَنِ اشْتَرَكَ عَنْهُ في الرِّوَايَةِ اثْنَانِ تَبَاعَدَ مَا بَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا؛ كَالسَّرَّاجِ، فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى عَنْهُ، وَكَذَا الخَفَّافَ، وَبَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا مِائَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلاثُونَ سنة أَوْ أَكْثَرُ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَمَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إلا وَاحِدٌ مِنْ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ كَمُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ، لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ الشَّعْبِيِّ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَمَنْ عُرِفَ بِأَسْمَاءٍ أَوْ نُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ كَمُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ الْمُفَسِّرِ.

وَمَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ والكُنَى وَالأَلْقَابِ، وَمَعْرِفَةُ مُفْرَدَاتِ ذٰلِكَ، وَمَنِ اشْتُهِرَ بِالاسْمِ دُونَ الْكُنْيَةِ، وَعَكْسُهُ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَمَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ أَبِيهِ.

وَالْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ.

وَالْمُتَّفَقُ وَالْمُفْتَرِقُ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَمَا تَرَكَّبَ مِنْهُمَا.

وَالْمُتَشَابِهُ.

وَالْمَنْسُوبُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ؛ كَبِلالِ ابْنِ حَمَامَةَ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَالنِّسْبَةُ الَّتِي يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهَا شَيْءٌ، وَهِيَ بِخِلافِهِ؛ كَأَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ، فَإِنَّهُ نَزَلَهَا، وَلَمْ يَشْهَدْهَا.

وَالْمُبْهَمَاتُ.

وَالتَّوَارِيخُ وَالْوَفَيَاتُ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَمَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ؛ وَمَنْ اخْتُلِفَ فِيهِ، فَيُرَجَّحُ بِالْمِيزَان.

وَمَنِ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ مِنَ الثِّقَاتِ، وخَرِفَ مِنْهُمْ، ومَنْ رَوَى قَبْلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ [قُبِلَ، وَإِلا فَلا].

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وَمَنِ احْتَرَقَتْ كُتُبُهُ أَوْ ذَهَبَتْ، فَرَجَعَ إِلَى حِفْظِهِ فَسَاءَ.

وَمَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ، ثُمَّ رَوَى عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ.

وَمَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ وَالْعُلَمَاءِ، وَالْمَوَالِي، وَالْقَبَائِلَ، وَالْبِلادِ، وَالصِّنَاعَةِ، وَالْحُلِيِّ.

وآخر ذلك، والله أعلم بالصواب.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا آخر التذكرة وهي عُجَالَةٌ للمُبْتَدِي [فيه]، وَمَدْخَلٌ لِلتَّأْلِيفِ السَّالِفِ الْمُشَارِ إِلَيْه أَوَّلًا، فَإِنَّهُ جَامِعٌ لِفَوَائِدِ هَذَا الْعِلْمِ وَشَوَارِدِهِ، وَمُهِمَّاتِهِ، وَفَرَائِدِه.

وَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى تَيْسِيرِهِ وأمثاله.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

[قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ]: فَرَغْتُ مِنْ تَحْرِيرِ هَذِهِ «**التَّذْكِرَةِ**» فِي نَحْوِ سَاعَتَيْنِ، مِنْ صَبِيحَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، سَابِعِ عشْرِ جُمَادَى الأُولَى، عَامَ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمَائَةٍ، أَحْسَنَ اللَّهُ بَعْضَهَا، وَمَا بَعْدَهَا فِي خَيْرٍ، آمِينَ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....